المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
خلال يومي الجمعة والسبت ٥، ٦ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٢٥

الورقة الخلفية للمؤتمر

موضوع المؤتمر	"تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في ظل المستجدّات الإقليمية والعالمية"
مكان الانعقاد	العاصمة اللبنانية- بيروت

المقدمة وطرح الإشكالية:

تواجه الاقتصادات العربية بصفة عامة تحديات وإشكالات هيكلية مزمنة ومربكات إقليمية وعالمية متعددة قللت من قدرتها على النمو السريع والمستدام، بما يمكنها من تحقيق رفاه السكان والسيطرة على الفقر والبطالة وكافة أشكال الهشاشة الاقتصادية. فمن جهة حققت دول مجلس التعاون الخليجي قفزة نوعية بفضل الوفرة النفطية الكبيرة والقاعدة السكانية الصغيرة حيث أصبحت تصنف ضمن الدول ذات الدخل المرتفع غير الصناعية وذات التنمية البشرية المرتفعة جدا. بالمقابل تصنف أغلب الدول العربية ضمن فئة الدخل المتوسط، وتواجه الدول غير الخليجية مشكلة الخروج من مصيدة الدخل المتوسط الذي وقعت فيه حبيسة منذ عدة عقود وذلك لضعف وتيرة ونوعية النمو الاقتصادي فيها. أما الدول العربية منخفضة الدخل فتكاد جميعها تعرف صراعات وعدم استقرار سياسي أثر بقوة على أدائها الاقتصادي ومنوالها التنموي.

وعلى الرغم من أن النفط حوّل الدول الخليجية إلى اقتصادات مرتفعة الدخل تساهم بشكل كبير في حجم الاقتصاد العربي، حيث حققت الدول الخليجية هذه النقلة الاقتصادية بفضل النفط والاستقرار السياسي والمؤسسي، ما سمح بالاستثمار في بناء بنية تحتية حديثة وتطوير الخدمات، بالمقابل لم تعرف الدول الخليجية التحول الهيكلي في بنية الاقتصاد من اقتصاد أولي إلى اقتصاد قائم على الصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية المتطورة. وتشكّل التغيرات البيئية وبروز الطاقات المتجددة تهديدًا واضحًا لنموذج التنمية في الدول النفطية، وهو ما يتطلب أن تسرع تلك الدول في تفعيل خطط وبرامج التنويع الاقتصادي لديها خارج قطاع النفط والغاز، بما يسمح بتعويض تراجع هذا القطاع مستقبلاً.

وعلى جانب آخر، تعرف الدول العربية متوسطة الدخل أوضاعًا اقتصادية معقدة ناجمة عن العجز المزمن في موازين المدفوعات والموازنات العامة وارتفاع البطالة، والتضخم، والمديونية الداخلية، والخارجية. وبالرغم من أنها تعتبر "اقتصادات متنوعة"، إلا أنها لا تعرف نموًا اقتصاديًا قويًا يسمح لها بإحداث تحول هيكلي عميق داخل الأنشطة بما يرفع الإنتاجية ويمهد للخروج من مصيدة الدخل المتوسط. أما بالنسبة للدول العربية ذات الدخل المنخفض فإنه بالإضافة الى تفشي الصراعات فإن تواضع الموارد المتاحة لا يسمح بإحداث تنمية معتبرة دون الحصول على مساعدات إنمائية وانهاء الصراعات والتركيز على

التنمية الاقتصادية. عمومًا مهما اختلفت التحديات التنموية في الدول العربية فإنها مطالبة بإعادة النظر في منوالها التنموي واجراء تشخيص عميق لعوائق النمو وخاصة فحوى السياسات الاقتصادية والتركيز على بناء القدرات الإنتاجية المتطورة القادرة على تحقيق الاستدامة.

السياسات التنموية:

انتهجت أغلب الدول النامية ومنها الدول العربية في بداية مسيرتها التنموية استراتيجية إحلال الواردات القائمة على الحماية الشديدة وبناء جهاز انتاجي وطني وتدخل واسع للدولة في الحياة الاقتصادية. وقد شهدت فترة الستينات والسبعينات نموًا معتبرًا، غير أن هذا النمط الإنمائي واجه منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي اختلالات كبيرة تمثلت في التضخم وارتفاع عجز ميزان المدفوعات والمغالاة في سعر الصرف وتفاقم المديونية، مما أدى الى تراجع النمو الاقتصادي العربي خلال فترة الثمانينات. تزامن هذا الوضع مع صعود التيار الليبرالي الذي بدأ يروج للسياسات القائمة على قوى السوق وتشجيع القطاع الخاص وفتح الأسواق وانسحاب الدولة من التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية. هذه السياسات عرفت اصطلاحا "بتوافق واشنطن" وتبنتها مؤسسات بريتون وودز وأصبحت المرجع الأساسي لصياغة السياسات الاقتصادية. وزاد من قوة هذا التوجه اشتراط الدائنين الرسميين إعادة جدولة ديونها بحصول الدولة المدينة على برنامج " تثبيت" أو تعديل وتصحيح هيكلي برعاية صندوق النقد الدولي. كل هذه البرامج تحتوي على إجراءات تحرير التجارة الخارجية مما أدى الى التخلي فعليًا عن سياسة إحلال الواردات. وقد خضعت هذه السياسات الى تقييمات وانتقادات كثيرة لكن مجملًا أدت الى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتقليل عبء المديونية وانتعاش النمو

تَعَزّزَ التوجه الليبرالي وزاد حدة مع ظهور الموجة الثالثة للعولمة مدفوعة بالابتكارات في عالم الحاسوب وتقانة المعلومات حيث زاد دور المعرفة والتقانة الرقمية في العمليات الانتاجية بما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة، والتي تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي آخر تجلياتها. كما أن تشكيل منظمة التجارة العالمية زاد من درجة الانفتاح وتكسير القيود التجارية مما أدى في نهاية المطاف إلى موت واندثار السياسات الصناعية التقليدية التي طورتها الدول ضمن استراتيجيات إحلال الواردات. كما أن تواتر الأزمات الاقتصادية والمالية في ظل الانفتاح المالي وتسارع حركية رأس المال أدى الى إضعاف القطاع الإنتاجي المحلي وتراجع التصنيع وهيمنة الواردات. هذه العوامل أدت الى تراجع النمو العربي بشكل حاد ليصل إلى ٢,٧٪ فقط سنويًا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٣.

في ظل هذه التغيرات في التوجهات التنموية للدول وتغير المنظومة التجارية العالمية، أصبح لزامًا على الدول أن تغيّر من استراتيجياتها التنموية وسياساتها الاقتصادية بحيث تصبح قادرة على إحداث النمو المستدام في ظل بيئة منفتحة وأكثر تقلبًا ومنافسة حادة وذلك من خلال ترويج الصادرات واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه الاستراتيجية طبقتها ما يعرف بالنمور الآسيوية من خلال تطبيق سياسات صناعية قائمة في نفس الوقت على حماية الصناعات الجنينية ودعمها لخوض غمار اقتحام الأسواق العالمية. تم هذا التوجه في ظل اتفاقية الغات التي كانت متسامحة مع هذه الممارسات على عكس ترتيبات منظمة التجارة العالمية التي من خلالها تم تحريم الدعم وفرض قوانين الحماية الفكرية ومبدأ الدولة الأكثر رعاية وعدم التمييز بين الشركات المحلية والأجنبية والتي في نهاية المطاف أبطلت مفعول السياسات الصناعية وجعلت إعادة انتاج نموذج النمور الآسيوية صعبًا للغاية.

يفترض نموذج التنمية الليبرالي القائم على اقتصاد السوق أن تكون المؤسسات الإنتاجية قادرة على المنافسة وعلى الدولة أن تستخدم أدوات السياسات العامة للتأثير على هذه المؤسسات للتوجه نحو غزو الأسواق الخارجية من خلال التأثير على منظومة الحوافز وتطبيق السياسات دون التمييز بين القطاعات. ومع تراجع بريق السياسات الصناعية، برز إلى الوجود سياسات تطوير التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية كأدوات أساسية لإحداث التنمية وفق المنهج الليبرالي.. وأصبحت مؤسسات متخصصة تصنف الدول في تقارير دولية حول التنافسية مثل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي أثرت كثيرًا على السياسات العامة بالرغم من أن أغلب متغيراته انطباعية متأتية من استطلاع آراء رجال الأعمال والتنفيذيين. تقوم هذه التقارير على فكرة أن التنافسية مطابقة للإنتاجية مصدر النمو والمنافسة، وبالتالي تم تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر في الإنتاجية (التنافسية الوطنية) والعمل على تحسينها من خلال السياسات الوطنية. وتشمل هذه العوامل المؤسسات، والبنية التحتية، وفعالية سوق العمل وأسواق المنتجات، ورأس المال البشري، والاستقرار والتوازنات الاقتصادية، والابتكار. وتم صياغة هذه المؤشرات بحيث تم التركيز على توفير البيئة الجيدة التي تمكن قوى السوق من التخصيص الأمثل للموارد.

وبالرغم من أهمية جودة البيئة التنافسية في التهيئة للشروط الضرورية لانطلاق النمو بالاعتماد أساسا على قوى السوق في تخصيص الاستثمار، إلا أن هذا في حد ذاته لن يكون كافيًا ما لم تؤد إلى بروز قدرة تنافسية قوية تتمثل في تطوير جهاز إنتاجي محلي قادر على اقتحام الأسواق الدولية ورفع حصص من التجارة الدولية. وفي هذا الإطار، تقوم منظمة اليونيدو بإعداد مؤشر تنافسية صناعية قائم على قياس القدرة التنافسية وليس على البيئة التنافسية. ويقوم المؤشر المركّب على القدرة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة، والتطوير والعمق التقاني، والأثر الدولي للجهاز الإنتاجي المحلي. وتشير نتائج المؤشر إلى أن الدول العربية تحتل مراتب متفاوتة في قدرتها التنافسية. تشير هذه النتائج إلى أن الميزة النسبية في امتلاك النفط والغاز تشكل عاملًا لبناء قدرة تنافسية من خلال تطوير صناعة البتروكيماويات، كما أن الدول ذات الاقتصادات المتنوعة تعاني من تواضع قدرتها التنافسية ولم تتمكن من الصعود في سلم التنافسية الصناعية. وبصفة عامة، إذا نظرنا إلى الوضع الاقتصادي للدول العربية فإننا نجد أنه لم يطرأ تغيرًا ملموسًا على أدائها الاقتصادي خاصة في مجال الإنتاج التحويلي والصادرات المصنعة. فقط تطورت الصادرات السلعية العربية ما بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠٢٣ من ٢٦٠ مليار دولار إلى حوالي ١٤٠٠ مليار دولار، لكن أغلبها صادرات زراعية ومواد أولية، حيث تطورت الصادرات الصناعية التحويلية من ٦٤ مليار إلى حوالي ٦٠٠ مليار، أما الصادرات الخدمية فإنها عرفت تطورًا أقل حيث ارتفعت من ٢٩ مليار إلى ٢١٠ مليار دولار فقط. كما تشكل الصناعات البتروكيماوية جزءًا كبيرًا من صادرات السلع المحولة، كما أن الصادرات العربية تتسم بتركز كبير في عدد محدود من الدول. فعلى سبيل المثال، بلغت الصادرات السلعية في الامارات والسعودية حوالي ٨١٢ مليار دولار سنة ٢٠٢٣ وهي تشكل أكثر من ٥٨٪ من إجمالي الصادرات العربية. وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات الخدمية حيث تشكل صادرات السعودية وقطر والبحرين حوالي ٤٥٪ من إجمالي الصادرات الخدمية العربية. أما الإنتاج الصناعي التحويلي، فيتركّز أساسًا في مصر والسعودية والامارات وقطر، حيث تشكل حوالي ٥٠ من الإنتاج العربي سنة ٢٠٢٣. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الدول العربية لم تستقطب سوى ٢٪ من المخزون العالمي والذي بلغ حوالي ٤٩ ترليون دولار سنة ٢٠٢٣ حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٢٤.

إعادة إحياء نموذج التنمية والتنافسية العربية:

يمكن القول بأنه بعد عدة عقود من الإصلاحات والسياسات التنموية لم تستطع الدول العربية غير الخليجية أن تغادر مصيدة الدخل المتوسط. ربما حان الوقت لإجراء تقييم شامل لماذا لم تستطع الدول أن تحقق الوثبة النوعية التي حققتها دول جنوب

شرق آسيا التي تحولت من دول فقيرة الى دول صناعية حديثة في فترة قصيرة، علمًا بأن هذه الأخيرة حققت تنميتها في ظل منظومة عالمية كانت أكثر ملائمة مقارنةً بالوضع الحالي المتميز بالعديد من المربكات خاصة صعود الحمائية وتسارع التقانة وانتشار الأزمات المالية والتي تؤثر سلبًا على التنمية.

وإذا انطلقنا من أن تراكم رأس المال في القطاعات الإنتاجية هو المفتاح الرئيسي لإحداث النمو والإنتاجية، وأن مجمل السياسات العامة يجب أن تربط بتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتحويلها إلى استثمارات منتجة، فإن هذا لا يعني العودة إلى نموذج التنمية القديم القائم على إحلال الواردات وتدخل الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية، بل الأمر يتعلق أساسًا بتحديد القيود والتحديات التي يواجهها نموذج التنمية الحالي والعمل على تذليلها من خلال أدوات السياسة العامة والتأثير بشكل قوى على منظومة الحوافز وإزالة العوامل الهيكلية والظرفية التي تسبب فشل السوق وفشل الحكومة. من الصعب إعطاء خارطة طريق موحدة للدول العربية لكن يمكن وضع الخطوط العامة والتي يجب تطويعها لحالة وخصائص كل دولة عربية. وهذا يتطلب ما يلي: (١) إجراء تقييم شامل للتجربة التنموية للدول العربية المطبقة منذ عقود وفهم التحديات ومسببات فشل الأسواق وتواضع أداء السياسات. ويكون من المجدي تطبيق منهج تشخيص النمو للكشف عن مربكات النمو وتحديد الأولويات حسب شدة القيود التي تعيق النمو في كل بلد. (٢) دراسة البيئة والقدرة التنافسية في كل بلد وتحديد أسباب ضعف العلاقة بين التنافسية والانتاجية والنمو الاقتصادي، وهل جرى تطبيق هذه السياسات بشكل سليم أم تم تآكلها نتيجة البطء في التطبيق أو محاربتها من طرف مجموعات الضغط الخاسرة من الإصلاحات؟ كما يجب النظر بعمق في (٣) فعالية السياسات الصناعية العربية وخاصة دراسة إمكانية تطبيق السياسات الصناعية الانتقائية مثل اختيار الرابحين والهندسة العكسية وتطوير القدرات التقانية وتطوير (٤) البحوث والتطوير وسياسات العلوم من خلال ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي وتحسين نوعية رأس المال البشري. دراسة سبل ووسائل توفير الحماية للصناعات المحلية وعكس اتجاه (٥) تراجع التصنيع خاصة في الدول التي تمتلك قطاع عام غير قادر على المنافسة واستخدام (٦) سياسات سعر الصرف لتعزيز التنافسية وضمان حد أدنى من الحماية. (٧) إعادة بعث برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الطاقة خاصة النظيفة والبنى التحتية الأساسية والتقانية والمياه. (٨) بناء مؤسسات محوكمة قادرة على إدارة التنمية وإنهاء الصراعات الداخلية.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية مؤتمرنا هذا، والذي تم تقسيم محاوره إلى عدة مجالات رئيسية بهدف الخروج بجملة من التوصيات والتوجهات الاستشرافية لتعزيز النمو والإنتاجية من خلال بناء قدرة تنافسية حقيقية تسمح بتطوير الجهاز الإنتاجي والخدمي وتوجيهه نحو التصدير في الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: تقييم التجارب التنموية في الدول العربية:

- أهم ملامح التجارب التنموية في الدول العربية النفطية وغير النفطية والدول التي تشهد صراعات وعدم استقرار.

- هياكل الاقتصادات العربية ودورها في تعزيز القدرات التنافسية لها.
- أهم التحديات ومسببات فشل الأسواق وتواضع أداء السياسات في التجارب التنموية العربية.
- أهم مربكات النمو ومشاكل تحديد الأولويات والقيود التي تعيق النمو في التجارب التنموية للدول العربية.
- تأثير التغير المستمر في البيئة الاقتصادية الدولية على التجارب التنموية في الدول العربية.

المحور الثاني: البيئة الاقتصادية والقدرة التنافسية في الدول العربية وأسباب ضعف العلاقة بين التنافسية والانتاجية والنمو.

- متطلبات القدرات التنافسية في المنطقة العربية – دراسات مقارنة أو وطنية
- واقع البيئة والقدرة التنافسية في الدول العربية ودور برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في تعزيز القدرة التنافسية.
- فعالية السياسات التجارية العربية في تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية.
- البحوث والتطوير وسياسات ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي وتحسين نوعية رأس المال البشري.
- سبل ووسائل توفير الحماية للصناعات المحلية من الممارسات التجارية الضارة.
- تنافسية الاقتصادات العربية ضمن معايير التنافسية العالمية (دراسات مقارنة أو وطنية)

المحور الثالث: دور السياسات الصناعية في بناء التنافسية في الدول العربية.

- السياسات الصناعية والعربية في ظل تغير دور الدولة.
- فعالية السياسات الصناعية العربية وخاصة السياسات الصناعية الانتقائية مثل اختيار الرابحين والهندسة العكسية وتطوير القدرات التقانية.
- مستويات التنويع الاقتصادي في الدول العربية (دراسات مقارنة/ دراسات وطنية)
- تقييم دور السياسات الاقتصادية الأنية التجارية، والجمركية، والاستثمارية في تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية
- السياسات النقدية والمالية والصناعية المطلوبة لزيادة ودعم تنافسية الاقتصادات العربية: نماذج مقارنة محلية، وإقليمية، وعالمية.
- سياسات سعر الصرف كآلية لتعزيز التنافسية وضمان حد أدنى من الحماية في الاقتصادات العربية.

المحور الرابع: الإطار المؤسسي ودور القطاع الخاص في تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية:

- برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز تنافسية الاقتصادات العربية.

- بناء مؤسسات محوكمة قادرة على إدارة التنمية وتنويع قواعد الإنتاج وتحفيز الاستثمار الخارجي في الدول العربية.
- مؤسسات وتشريعات حماية المنافسة ومحاربة الاحتكار ودورها في تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية.

المحور الخامس: متطلبات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية:

- إرهاصات ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد وما هي أهم ملامح هذا النظام؟ وما هي واستشراف أثاره المحتملة على تنافسية الاقتصادات العربية
- الحروب التجارية القائمة وتأثيراتها المحتملة على التنافسية العربية،
- الفرص والمخاطر المتوقعة للحرب التجارية العالمية الأولى والكيفية التي يمكن للتعاون الإقليمي العربي أن يكون مسارًا آمنًا لتعزيز التنافسية مستقبلًا
- متطلبات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية من حيث: البنية التحتية؛ كفاءة التعليم والتدريب؛ بيئة الأعمال؛ الابتكار والبحث والتطوير؛ الحوكمة والشفافية والمساءلة؛ دور القطاع الخاص؛ الطاقة، والمواد الخام الحيوية، والتكنولوجيا الرقمية؛ التعاون الدولي، والعمل الاقتصادي الإقليمي المشترك.
- أثر الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي على تنافسية الاقتصادات العربية.
- سلاسل الإنتاج ودورها في تحقيق التنافسية الاقتصادية في المنطقة العربية

مقترح الورقة البحثية	يكون المقترح في حدود ٥٠٠ كلمة، على أن يتضمن: اسم الباحث ووظيفته، والمؤسسة التي يعمل بها، والعناصر الأساسية للورقة البحثية المقترحة (عنوان البحث – المقدمة – الهدف – المساهمة العلمية المتوقعة للورقة البحثية–الأسئلة البحثية – المنهجية المستخدمة – العناصر الرئيسية للورقة البحثية المقترحة– قائمة المراجع ومصادر البيانات).
المواصفات الفنية (تشكل معيار أساسي في تقييم البحث والموافقة على عرضه في المؤتمر)	• تقديم بحث أصلي وجديد وغير منشور في مؤتمرات أو دوريات علمية سابقة. • استخدام المنهجية العلمية السليمة في استخدام المراجع العلمية المختلفة، وفي الاقتباس، وتجنب النقل أو الاقتباس غير المهني، وتوضيح المساهمات البحثية الأخرى التي تم الاعتماد عليها. • استخدام الدوريات العلمية المحكمة والكتب والمصادر الإلكترونية الموثوقة، وفقاً للقواعد العلمية المتعارف عليها. • تحديد الهدف من البحث بشكل واضح، وتحديد ربط البحث بأحد محاور المؤتمر على النحو الوارد عالية. • وضع هيكل واضح ومنطقي للبحث واستخدام العناوين الرئيسية والفرعية بشكل مترابط. • عرض إشكالية البحث بشكل واضح وسليم ودقيق وباستخدام الحجة القوية. • تجنب المنهجيات الوصفية والسردية والاعتماد على التحليل والاستقراء والقياس بشكل مبتكر وعلى النحو الذي يخدم أغراض البحث. • الاعتماد على أحدث البيانات والمعلومات المنشورة بشكل رسمي، وتحليلها بشكل منطقي، على النحو الذي يخدم أغراض البحث. • الحرص على توازن الأجزاء المختلفة للبحث، والاهتمام بصياغة النتائج والتوصيات بشكل واضح وعلى النحو الذي يعزز الاستفادة من البحث بشكل عملي. • ترسل الأبحاث في نسخة "word" ويكتب العنوان الرئيسي بحجم (١٨) والعناوين الفرعية بحجم الخط (١٦)، مع الخط الثقيل "bold"، أما متن البحث فيكتب بحجم الخط (١٤) بالخط الخفيف، مع عدم وضع صيغ خاصة للكتابة. • اتباع القواعد اللغوية والنحوية وعلامات الترقيم بشكل سليم.

الجدول الزمني	• تقدم المقترحات البحثية في موعد أقصاه يوم الأحد ١ يونيو ٢٠٢٥. • تقوم اللجنة العلمية للمؤتمر بمراجعة المقترحات البحثية وإخطار الباحثين بقبول أو رفض المقترح في موعد أقصاه يوم الأحد ٢٢ يونيو ٢٠٢٥. • تقدم الأبحاث التي تتم الموافقة عليها في موعد أقصاه يوم الخميس ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥، على أن يتم موافاة اللجنة العلمية للمؤتمر بتقرير عن تقدّم العمل في البحث في موعد أقصاه يوم الخميس ١٤ أغسطس ٢٠٢٥. • تقوم اللجنة العلمية للمؤتمر بإخطار الباحثين بالرأي بخصوص قبول البحث أو رفضه في موعد أقصاه يوم الأحد ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥. • يتم تسليم الأوراق البحثية النهائية المشاركة في المؤتمر في موعد أقصاه يوم الخميس ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥.

يتم إرسال كافة المراسلات إلى:

الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي

(الأمين العام للجمعية)

والمنسق العام للمؤتمر

وذلك على الإيميل التالي

asferconference@gmail.com

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية